الشطر الاول قوله ميزها وهو اول الشطر الثاني واعرابه لم حرف
نفي جازم وتتلفع مضارع مجزوم بلم وبفضل جار ومجرور متعلق
بقوله تتلفع وفضل مضاف وميزها مضاف اليه والها مضاف
اليه ودعد فاعل بفعل مضمر وقد لم تشبق حرف جازم وتشبق
فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله مجزوم بحذف الالف واصله تشبقي
بالالف فلما دخل الجازم حذفت الالف لانه مضارع معتل ودعد بترك التنوين
نائب الفاعل وفي الفاء جار ومجرور متعلق بتشبق والقلب بضم
القاف جمع علبة وهي اناء من خشب تشرب فيه اعيان العرب كذا في
الحلبي وفي الصباح العلبة محلب من جلد والجمع علب وعلاب والمعنى
ان دعد لم تشرب في تلك العلب لانه ليس لها فضل ميز لها على ميزها تتفلع به
في تلك الاواني وهذه الكناية ليست من بيان الاعيان لان التلفع به
يفضل الميز لها لشرب في تلك الاواني من عادة الاعيان فيلزم كون
نفيه بحسب العادة نفي لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية
لانها انتقال من ملزوم الى لازم والحاصل ان المعنى الحقيقي
ليس مرادا بل المراد لازمه وهو نفي علو المنزلة والرفعة
ووزن الفعل ان يكون الاسم على وزنه مما من اوزان الفعل بان يكون
مختصا به او غالبا فيه واولى به اما ما يختص بالاسم او يغلب فيه او
يكون فيه وفي الفعل على حد سواء فلا يعتبر الصرف كشمر ومثله
خضم بمعجمتين علم لرجل وعشر لواد بالعقيق وندر ما من مياه العرب
فان هذه كلها افعال نقلت الى اسمية اذ هذا الوزن مختص بالفعل
كبلس وصرف وخود ذلك من الافعال المضاعفة قال الشيخ اما شمر
فمختص بالفعل لانه مثال فعل مبتدا بدا العين مخصوص بالعمل
لكونه للتكثير والتعدية وهما من خواص الفعل وشرط الوزن
اي يشترط كونه مما في صيغته العلمية من الصرف كلكونة نقل اي دائما
في الفعل على معنى ولا تنقل الاسم اي دائما بل قد تنقل وقد لا تنقل
فالاول كالصفة في افعل التفضيل فان بسببها لزمه الصيغة على المفاضلة

والمناص علم تلتمس لاحكام لفظية وتحذف ذلك كله اسم السمع وهو
المرجوع اليه اخبر فان العرب صرفت حاتما ومنعت صرف زيد فتتبع
ذلك وتقل الحكم في كل منهما حسب الامكان كما مثلنا اي كتمثيلنا وما
مصدرية تشبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف مضاف
تمثيلنا وهو ما مثل به من زينب فانه زائد على الثلاث فالحرف الزائد
قايم مقام التلفظ بتا التانيث ثم حيث كان الاسم زائدا على الثلاث مرتبة
من الصرف ولو سمي به رجل كما اذا سميت رجلا بزينب ومعنى كون
التانيث معنويا في جاد بتسمية المذكر به انه باعتبار الاصل اي قبل جعله
علما للمذكر مستعمل في المونث او تحرك الوسط اي يكون ليس زائدا على
الثلاث بان كان ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قايما
مقام الحرف الزايد على الثلاث وذلك كتنفر على الجمهم او العجمة اي
مع كونه غير محرك الوسط كحص علم اعجمي على بلدة فالعجمة معنوية
للتانيث المعنوي فيصيرها بمنزلة التانيث اللفظي فان قلت في حص
ايضا العجمة فلم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة والجواب ان
شرط منع العجمة الصرف مع العلمية زيادة على الاسم على ثلاثة
احرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم يعتبر بل اعتبر التانيث وبقي
الرابع يجعلوت العلمية علة معنوية مع ان الذي يوصف بكونه علما
اللفظ لا المعنى واجيب بانه لما كان معنى لعلمية اللفظ لا تختص
معناه بجعلوا العلمية علة معنوية او التنقل اي مع كونه غير اعجمي
وهذا التقييد لحق التانيث المعنوي باللفظي . فان تخلف شرط من هذه
الشروط اي لم يوجد واحد منها وقد كان الاوضح ان يقول كما قلنا
وجعل بضم الجيم وسكون الميم قاومت قابلت فكانه لم يوجد فيه الا علة
واحدة تنظر الى وجود الوزن فيه اي ولم ينظر لفقد شرط تاثيرها
فان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين ثم محل جواز الوجهين
مالم يسقط وتلحقه التا والا منع من الصرف نحو صنعة يا لوجهين
فتعد الاود مصروف والثاني ممنوع من الصرف ثم تتلفيه البيت من
بحر المنسرح واجزاءه مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين واخر

الشطر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)